

الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

النشرة الشهرية مايو 2025

نبض المالية



الشيخ محمد بن راشد يلتقي فريق مفاوضات الشركات الاقتصادية الشاملة

بيان مشترك صادر عن دولة الإمارات ومملكة البحرين حول دخول
اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار حيز التنفيذ

دولة الإمارات تستضيف اجتماع مجموعة عمل الشراكة بين القطاعين
العام والخاص ضمن المسار المالي لمجموعة بريكس

ملتقى الإعلام المالي بنسخته الثانية يرسم ملامح مستقبل
القطاع المالي في الإمارات

تتويج وزارة المالية بجائزة الشارقة في المالية العامة عن فئة
"الجهة المتميزة في إدارة النقد والصناديق السيادية والخدمات
المالية المصرفية"

الشيخ محمد بن راشد يلتقي فريق مفاوضات الشراكات الاقتصادية الشاملة

في تقدير لجهودهم الفاعلة ومساهماتهم المتميزة، التقى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، بفريق مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة، والذي ضمّ عدداً من موظفي وزارة المالية، وذلك تمييزاً لدورهم الحيوي في دعم مسار المفاوضات وتحقيق المستهدفات الاستراتيجية للدولة ضمن هذه الاتفاقيات.

ويأتي هذا اللقاء تأكيداً على اهتمام القيادة الرشيدة بكفاءات الدولة، وتتويجاً لسلسلة من النجاحات التي حققتها دولة الإمارات في تعزيز حضورها العالمي من خلال شراكات اقتصادية نوعية تفتح آفاقاً جديدة للتجارة والاستثمار.



بيان مشترك صادر عن دولة الإمارات ومملكة البحرين حول دخول اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار حيز التنفيذ

أعلنت دولة الإمارات ومملكة البحرين عن دخول اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار التي تم توقيعها بين حكومتي البلدين حيز التنفيذ بدءاً من الخميس الموافق 8 مايو 2025، وذلك بعد استكمال الجانبين للإجراءات القانونية اللازمة، وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية.

وأكد معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني، أن مملكة البحرين تولي أهمية كبيرة بفتح آفاق جديدة من التعاون مع دولة الإمارات الشقيقة في ظل ما يربط البلدين من علاقات أخوية تاريخية وطيدة. من جهته، أكد معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية أن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ يجسد الإرادة المشتركة لتعميق العلاقات الاقتصادية الثنائية، ويمثل محطة جديدة في مسار التكامل الاقتصادي الخليجي، كما يعكس استجابة مرنة وواعية لمتغيرات البيئة الاقتصادية الإقليمية والدولية، لا سيما في ظل التحديات العالمية الراهنة التي تفرض على الدول مضاعفة الجهود لخلق بيئة استثمارية أكثر استقراراً وجاذبية.

محمد بن هادي الحسيني: زيارة الرئيس الأمريكي تعزز الشراكة المالية وتفتح آفاقاً جديدة للتعاون الاقتصادي

أكد معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، أن زيارة فخامة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى دولة الإمارات تمثل دفعة قوية لمسار العلاقات المالية والاقتصادية المتنامية بين البلدين، وتعكس الثقة المتبادلة والشراكة العميقة التي تربط البلدين في مختلف المجالات، ولا سيما في القطاع المالي والاستثماري، مشيراً معاليه إلى أن هذه الزيارة تأتي في توقيت مهم يشهد فيه العالم تحولات اقتصادية متسارعة، وهو ما يعزز أهمية تعزيز التعاون المالي بين الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، خاصة في مجالات تطوير السياسات المالية المستدامة، وتبادل الخبرات والتكامل بين الأسواق المالية.



يونس حاجي الخوري: زيارة الرئيس الأميركي تاتي في إطار دعم مسيرة العلاقات الثنائية

قال سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية إن زيارة فخامة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى دولة الإمارات تأتي في إطار دفع مسيرة العلاقات الثنائية الوطيدة بين البلدين، كما تعكس التقدير المتبادل والاحترام العميق الذي يربط قيادتي الدولتين، وتؤكد الأهمية الإستراتيجية التي توليها دولة الإمارات والولايات المتحدة لتعزيز التعاون في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، لا سيما الاقتصادية والمالية منها، والتي تُعد ركيزة أساسية في الشراكة المستدامة بين الطرفين.

ملتقى الإعلام المالي بنسخته الثانية يرسم ملامح مستقبل القطاع المالي في الإمارات



نظّمت وزارة المالية النسخة الثانية من ملتقى الإعلام المالي تحت شعار "مستقبل القطاع المالي.. بين التأثير والمسؤولية"، بمشاركة نخبة من القيادات الحكومية والإعلامية، وأكثر من 100 من الإعلاميين والطلبة والخبراء في الشأن المالي والاقتصادي. ويأتي انعقاد الملتقى في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، تأكيداً على دور الإعلام المتزايد في دعم الشفافية المالية ونقل وتحليل البيانات الاقتصادية، وبهدف تعزيز الوعي المالي لدى فئات المجتمع كافة، بما ينسجم مع رؤية الدولة نحو تنمية اقتصادية مستدامة. وحضر الملتقى، سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وسعادة محمد سعيد الشحي الأمين العام لمجلس الإمارات للإعلام، وسعادة محمد إبراهيم الحمادي مدير عام وكالة أنباء الإمارات "وام" بالإنباء، وعدد من مديري دوائر المالية في الحكومات المحلية ومن مديري الجامعات والمؤسسات الإعلامية المحلية.

الفوز بثلاث من جوائز التميز في المشتريات والتوريد لعام 2025 في إنجاز جديد لوزارة المالية



حققت وزارة المالية إنجازاً جديداً بفوزها بثلاث من جوائز التميز في المشتريات والتوريد لعام 2025، التي يمنحها المعهد القانوني للمشتريات والتوريد (CIPS)، تقديراً لممارساتها المتقدمة في إدارة المشتريات وسلاسل التوريد ضمن منظومة المشتريات الرقمية الحكومية، حيث يعكس هذا الفوز التطور المستمر في آليات العمل المؤسسي، والالتزام بتطبيق أعلى المعايير في كفاءة الشراء، وتعزيز مفاهيم الاستدامة. والجوائز الثلاث هي، جائزة "التميز على مستوى كافة الفئات"، وجائزة أفضل مشروع عمل جماعي وتعاوني" أما الجائزة الثالثة فجاءت ضمن فئة "المشتريات المستدامة".

تتويج وزارة المالية بجائزة الشارقة في المالية العامة عن فئة "الجهة المتميزة في إدارة النقد والصناديق السيادية والخدمات المالية المصرفية"



توجت وزارة المالية بجائزة الشارقة في المالية العامة عن فئة "الجهة المتميزة في إدارة النقد والصناديق السيادية والخدمات المالية المصرفية، وذلك ضمن الدورة الثالثة للجائزة 2024-2025، في إنجاز يعكس التزام الوزارة المستمر بالتميز المؤسسي والابتكار في تطوير منظومتها المالية وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة في إدارة المال العام، كما فازت آمنة حسن الشامسي مدير إدارة السياسات المالية والمعايير المحاسبية الحكومية في الوزارة، بالمركز الثاني عن فئة "المدير المالي العربي المتميز". وتسلمت الجائزة سعادة مريم محمد الأميري، وكيل الوزارة المساعد لقطاع الإدارة المالية الحكومية.



الإمارات تطرح رؤاها في الاجتماع الـ 73 لوكلاء وزارات المالية بدول مجلس التعاون

شاركت دولة الإمارات، ممثلة بوزارة المالية، في الاجتماع الـ 73 للجنة وكلاء وزارات المالية والاقتصاد بدول مجلس التعاون الخليجي، والذي عُقد في الكويت تحضيراً للاجتماع الـ 123 للجنة التعاون المالي والاقتصادي. وترأس وفد الدولة سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، حيث ناقشت الاجتماعات ملفات استراتيجية شملت الاتحاد الجمركي، والسياسات الضريبية، والسوق الخليجية المشتركة، إلى جانب استعراض التقارير المرفوعة من اللجان الوزارية والفنية المعنية بتعزيز العمل الاقتصادي الخليجي المشترك.

وتؤكد هذه المشاركة الدور الريادي لدولة الإمارات في دعم مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي وتنسيق الجهود لتعزيز الاستقرار المالي في المنطقة.

ورشة عمل متخصصة في إدارة الأزمات والتنبؤ بها لتعزيز الجاهزية المؤسسية



نظمت وزارة المالية في دبي، ورشة عمل بعنوان "إدارة الأزمات والتنبؤ بها"، بحضور سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية، وسعادة وكلاء الوزارة المساعدين ومدراء الإدارات، وبمشاركة أكاديمية من الجامعة الأمريكية في الشارقة. وهدفت الورشة إلى تسليط الضوء على أحدث الممارسات العالمية في مجال إدارة الأزمات والتوقعات المستقبلية، وتعزيز قدرات الكوادر الوطنية على الاستجابة الفاعلة والتخطيط الاستباقي لمواجهة التحديات، بما ينسجم مع توجهات الدولة في بناء حكومة مرنة وقادرة على التكيف مع المتغيرات.

استعراض دور الإمارات الاستراتيجي في دعم التكامل المالي والاقتصادي الخليجي في لقاء نظمته وزارة المالية بمقر وزارة الخارجية



نظّمت وزارة المالية، لقاءً تعريفياً حول التكامل المالي والاقتصادي الخليجي ودور دولة الإمارات في منظومة العمل الخليجي المشترك، وذلك في مقر وزارة الخارجية بأبوظبي، بهدف نشر الوعي بأهمية التكامل المالي والاقتصادي الخليجي وانعكاساته الإيجابية على المواطنين والمؤسسات والقطاع الخاص، وإبراز الدور الاستراتيجي لدولة الإمارات ووزارة المالية في دعم العمل الاقتصادي الخليجي المشترك، إلى جانب إشراك الشركاء الاستراتيجيين في رسم الخطط المستقبلية ودعم جهود التكامل الاقتصادي.

دولة الإمارات تستضيف اجتماع مجموعة عمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن المسار المالي لمجموعة بريكس



استضافت الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بوزارة المالية، أول فعالية لمجموعة بريكس تُقام في الدولة، من خلال اجتماع مجموعة عمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن المسار المالي لمجموعة بريكس، وذلك يومي 5 و6 مايو 2025 في إمارة أبوظبي، بحضور نخبة من كبار المسؤولين الحكوميين والخبراء الدوليين وممثلي المؤسسات المالية العالمية والقطاع الخاص، في خطوة تعكس التزام الدولة بتعزيز التعاون الدولي. وعلى هامش الاجتماع، نظمت وزارة المالية ندوة موسعة تحت عنوان "حقبة جديدة من النمو: إعادة تصور تمويل البنية التحتية في دول بريكس"، ركزت على سبل تطوير آليات تمويل مشاريع البنية التحتية، وتوسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

تنظيم خلوة حول الذكاء الاصطناعي لإطلاق خطة وزارة المالية الجديدة في هذا المجال الحيوي



نظمت وزارة المالية خلوة حول الذكاء الاصطناعي، جمعت قيادات الوزارة والخبراء المتخصصين وممثلين عن الشركاء الاستراتيجيين، بهدف إطلاق خطة الوزارة الجديدة في هذا المجال الحيوي. وتركز الخطة الجديدة للذكاء الاصطناعي في الوزارة على ستة محاور رئيسية هي: الاستشراف المالي، والعمليات الذكية، وحوكمة البيانات، وتطوير القدرات، والبنية التحتية، والأثر المؤسسي. وتُعد هذه المحاور ركيزة أساسية لدعم أولويات الوزارة، ورفع كفاءتها التشغيلية، وتحفيز الابتكار ضمن مختلف مسارات العمل المالي الحكومي.

جلسة توعوية للطلبة الإماراتيين في المملكة المتحدة حول فرص العمل في المنظمات المالية الدولية

نظمت وزارة المالية، بالتعاون مع سفارة دولة الإمارات في المملكة المتحدة، ومكتب الملحقية لشؤون التعليم وعلوم التكنولوجيا في السفارة، جلسة توعوية للطلبة الإماراتيين الدارسين في المملكة المتحدة، وذلك ضمن مبادرة "كوادر الإمارات العالمية" التي أطلقتها الوزارة بهدف تمكين الشباب الإماراتي وتعزيز وعيهم بالفرص المهنية والتدريبية المتاحة في كبرى المنظمات والمؤسسات المالية الدولية. وشهدت الجلسة عروضاً تعريفية قدمها ممثلو المؤسسات المالية المشاركة في الجلسة من كل من مجموعة البنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية.



مزااد صكوك الخزينة الإسلامية لشهر مايو 2025 يحقق عطاءات بقيمة 6.93 مليار درهم

أعلنت وزارة المالية بصفتها الجهة المُصدرة وبالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بصفته وكيل الإصدار والدفع، عن نجاح مزااد صكوك الخزينة الإسلامية "T-Sukuk" المقوّمة بالدرهم الإماراتي لشهر مايو 2025، بقيمة إجمالية بلغت 1.1 مليار درهم، وذلك ضمن برنامج صكوك الخزينة الإسلامية لعام 2025 كما تم نشره على الموقع الرسمي للوزارة. وشهد مزااد صكوك الخزينة الإسلامية طلباً قوياً من قبل البنوك الثمانية الموزعين الأساسيين على الشريحتين - إعادة إصدار الشريحة المستحقة في مايو 2027، والشريحة الجديدة لأجل 5 سنوات المستحقة في مايو 2030، حيث بلغ إجمالي قيمة العطاءات المستلمة 6.93 مليار درهم إماراتي، وتجاوز حجم الاكتتاب بواقع 6.3 مرة.



ورشة عمل حول إعداد الميزانية العمومية الحكومية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي



في إطار التزامها بتعزيز الكفاءات الفنية ورفع جاهزية الجهات الحكومية في مجال الإحصاءات المالية، نظّمت وزارة المالية، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ورشة عمل متخصصة بعنوان "إعداد الميزانية العمومية الحكومية وفق دليل 2014 GFSM"، وذلك في دبي، بمشاركة ممثلين عن وزارة المالية، ومصرف الإمارات المركزي، والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، والدوائر المالية المحلية على مستوى الدولة. وتأتي الورشة، ضمن جهود الوزارة الرامية إلى تطوير قدرات كوادرات الجهات الحكومية في الدولة والفرق الفنية وتمكينها من جمع ومعالجة ونشر البيانات المالية الحكومية بشكل دقيق ومنهجي.

برنامج تدريبي لتأهيل الكوادر الاتحادية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص



أطلقت وزارة المالية برنامجاً تدريبياً متخصصاً في مجال الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص، في إطار جهودها لتعزيز كفاءة الكوادر الحكومية وتطوير آليات الشراكة مع القطاع الخاص، بمشاركة 26 ممثلاً عن الجهات الاتحادية. ويأتي تنظيم البرنامج ضمن مبادرات الوزارة الرامية إلى تمكين الكوادر الوطنية بالمهارات اللازمة لدراسة وإدارة مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. وقد تم تصميم البرنامج بالتعاون مع معهد تدريبي معتمد من قبل APMG International، ويختتم بالحصول على شهادة CP3P المرحلة التأسيسية المدعومة من أبرز مؤسسات التمويل الدولية، بما في ذلك مجموعة البنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية.

وزارة المالية تستعرض دورها في بناء منظومة ابتكار للأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي

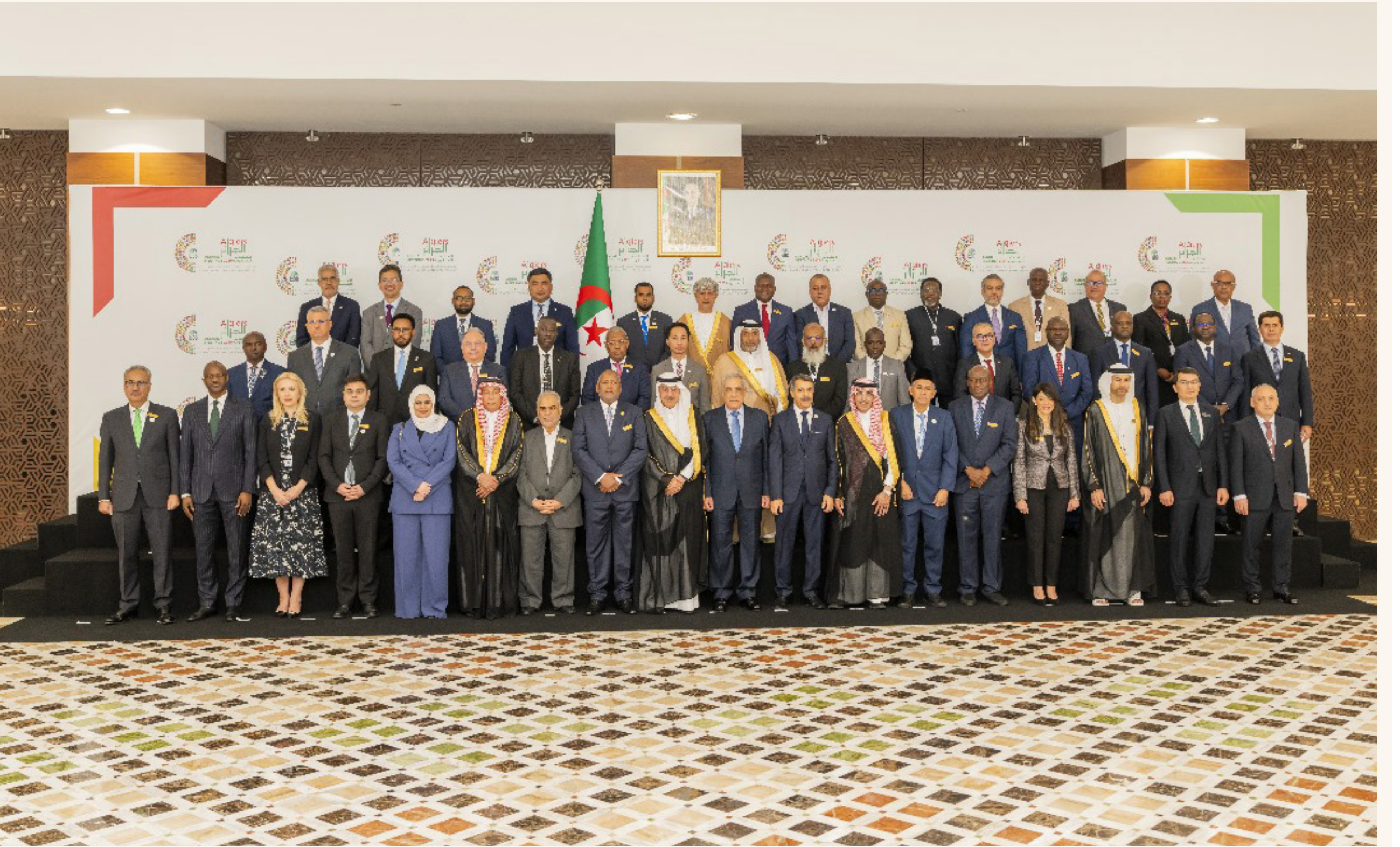


على هامش فعاليات معرض ومؤتمر الخليج لأمن المعلومات، شاركت سعادة فاطمة يوسف النقيب، الوكيل المساعد بالإدارة لقطاع الخدمات المساندة في وزارة المالية وممثلة الوزارة في صندوق محمد بن راشد للابتكار، في جلسة نقاشية رفيعة المستوى تناولت نموذج E71، الذي يهدف إلى بناء نظام بيئي مزدهر للابتكار في مجالات الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.

وتأتي هذه المشاركة في إطار حرص الوزارة على دعم المبادرات الوطنية في مجالات التكنولوجيا المتقدمة وترسيخ مكانة الدولة كمركز إقليمي للابتكار.



الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الجزائر تناقش سبل تعزيز مرونة الاقتصادات في مواجهة المتغيرات العالمية



شاركت وزارة المالية، في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية 2025، التي استضافتها العاصمة الجزائرية خلال الفترة من 19 إلى 22 مايو 2025. حيث تشكل الاجتماعات السنوية، التي عُقدت تحت شعار "تنويع الاقتصاد، إثراء للحياة"، منصة حوارية رفيعة المستوى لتعزيز التعاون التنموي وتبادل الخبرات. وحضر الاجتماعات من جانب وزارة المالية، معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، وعلي عبد الله شرفي، وكيل الوزارة المساعد لشؤون العلاقات المالية الدولية بالإنابة.

الأخبار الضريبية

الإعلان عن صدور قرار مجلس الوزراء بتوسيع نطاق الإعفاء من ضريبة الشركات



أعلنت وزارة المالية عن صدور قرار مجلس الوزراء رقم (55) لسنة 2025 بإعفاء بعض الأشخاص من ضريبة الشركات لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال، يقضي بتوسيع نطاق الإعفاء من ضريبة الشركات، بحيث يشمل الإعفاء، وفق القرار الجديد، الكيانات الأجنبية المملوكة بالكامل من قبل الجهات المعفاة، مثل الجهات الحكومية، والجهات التابعة للحكومة، وصناديق الاستثمار المؤهلة، وصناديق المعاشات أو التأمينات الاجتماعية العامة شريطة استيفاء الشروط ذات الصلة.

الإعلان عن صدور قرار مجلس الوزراء بشأن معاملة الائتلاف المشترك كخاضع للضريبة



في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية والارتقاء ببيئة الأعمال في الدولة، أعلنت وزارة المالية عن صدور قرار مجلس الوزراء بشأن الائتلاف المشترك الذي تمت الموافقة من قبل الهيئة الاتحادية للضرائب على معاملته كخاضع للضريبة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 بشأن الضريبة على الشركات والأعمال. وينص قانون ضريبة الشركات على معاملة الائتلاف المشترك وفقاً لمبدأ الشفافية الضريبية، حيث لا يخضع الائتلاف للضريبة بحد ذاته، وإنما تُفرض الضريبة على الشركاء وفقاً لحصصهم. ومع ذلك، يمنح القانون الشركاء خيار التقدم بطلب لمعاملة الائتلاف ككيان خاضع للضريبة، على غرار أي شخص اعتباري آخر.

التحول الرقمي.. نحو نموذج مالي أكثر كفاءة وابتكاراً

فاطمة يوسف النقبى

وكيل وزارة المالية المساعد لقطاع الخدمات المساندة بالإدارة

يشهد القطاع المالي العالمي تحولات جذرية مدفوعة بالتقدم التكنولوجي، حيث أصبحت التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي عنصراً أساسياً في إعادة هندسة العمل المالي الحكومي. وفي هذا السياق، يمثل التحول الرقمي في وزارة المالية خطوة استراتيجية نحو بناء نموذج مالي أكثر كفاءة، يعتمد على تحليل البيانات الضخمة، وأتمتة العمليات، وتعزيز سرعة ودقة صنع القرار.

وأضحى الذكاء الاصطناعي جزءاً من منظومة مالية ذكية تتيح تحسين التخطيط المالي بشكل أكثر كفاءة وفاعلية. ويمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي تحليل الأنماط المالية والاتجاهات الاقتصادية لاستخلاص تنبؤات دقيقة حول الأثر المالي المرتبط، مما يساعد في تعزيز القدرة على توجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية بفاعلية أكبر. كما تسهم هذه التقنيات في تطوير أدوات التحقق المالي الآلي، التي ترصد أي مخالفات أو أنماط غير طبيعية في الإنفاق، مما يعزز الحوكمة المالية ويحد من المخاطر التشغيلية.

وفي إطار تعزيز التحول الرقمي، يأتي مشروع "تبني خدمات الذكاء الاصطناعي التوليدي لتعزيز تجربة المتعامل في الخدمات الرقمية" ليضيف قيمة جديدة للمنظومة المالية. يهدف المشروع إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي لتطوير وتحسين الخدمات الرقمية من خلال توفير حلول مبتكرة وفعالة تعتمد على أحدث الابتكارات التكنولوجية.

ومن بين التطبيقات الرئيسية للمشروع، محرك معالجة المستندات الذي يتيح للمتعاملين رفع مستنداتهم واستخلاص النصوص منها وملء الحقول اللازمة تلقائياً، مما يساهم في تسهيل المعاملات وتقليل الجهد اليدوي المطلوب. بالإضافة إلى ذلك، يتم تصنيف النماذج المقدمة من المتعاملين بشكل تلقائي مما يوفر الوقت اللازم لقراءة ومعالجة كل طلب بشكل يدوي. كما يمكن من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي إتاحة خياراً مميزاً للمتعاملين وذلك بالتحدث بأي لغة أو لهجة، ليتم تحويل الكلام إلى نص باللغتين العربية والإنجليزية، الأمر الذي يعزز التواصل مع المتعاملين من مختلف الثقافات. وأخيراً، يتم تقديم ردود فورية على استفسارات المتعاملين باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يوفر لهم تجربة سريعة ومريحة، مع توجيه الاستفسارات المعقدة إلى الموظفين المختصين لمعالجتها.

إضافة إلى ذلك، يعزز التحول الرقمي من مرونة المنظومة المالية، حيث تتيح المنصات الرقمية التكامل بين مختلف الجهات الحكومية، مما يسهل تدفق البيانات المالية ويضمن دقة المعلومات المستخدمة في وضع السياسات المالية. كما يساهم توظيف الأتمتة والذكاء الاصطناعي في تقليل الزمن المستغرق لإنجاز العمليات المالية، مما يعزز جودة الخدمات المقدمة ويساهم في تحسين تجربة المتعاملين.

إن اعتماد التقنيات الذكية في العمل المالي الحكومي يعزز من دور وزارة المالية كشريك استراتيجي في دعم النمو الاقتصادي، حيث يوفر التحول الرقمي أدوات أكثر تطوراً لدعم الاستدامة المالية، وتحفيز الابتكار في القطاع المالي، وتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد الرقمي العالمي. ومن هذا المنطلق، يمثل الاستثمار في الحلول الرقمية والذكاء الاصطناعي خطوة متقدمة نحو تحقيق كفاءة مالية مستدامة، تدعم رؤية الوزارة في بناء منظومة مالية حديثة ومتقدمة، قائمة على الابتكار والشفافية والكفاءة التشغيلية.